

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من إئتلاف (ع.د.ل) عراق ديمقراطي ليبرالي حول الإستفتاء على الدستور المقترح

تمت أعمال كتابة مسودة الدستور الدائم للعراق هذه الأيام ليكون جاهزا للإستفتاء عليه يوم ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥ من قبل الشعب العراقي نقيوله أو رفضه .

وكان المخطط إعلان المسودة وتقديمها للعراقيين قبل شهرين من موعد الإستفتاء لغرض مناقشتها ودراستها إلا أن الظروف غير الاعتيادية والمعوقات والملايسات التي رافقت كتابة المسودة أخرت تسليم المسودة للشعب مما تسبب بالتأخير مناقشتها حيث لم تنشر المسودة لإطلاع الشعب عليها إلا في ٢٠٠٥/١٠/٤ .

ومع عدم إطلاعنا على التفاصيل الدقيقة والحرفية للمسودة إلا إن ما تداولته الأخبار عن إعتدال الفيدرالية أو الاتحادية التي تجعل الحكومة الإقليمية أقرب إلى المواطن ليكون تنفيذها لمهامها أفضل ، هو إختيار صائب وإنساني كما إن النظام الإتحادي يعزز وحدة العراق من خلال تعزيز (حقوق الإنسان) فيه .

كما تؤكد المسودة على أن للفرد حقوقا غير قابلة للتصرف أو الأقتطاع ، وهذه الحقوق تقرها المواثيق الدولية وتشهد عليها حضارات الإنسانية قاطبة. إن حقوق الإنسان هي حجر الأساس في بنية الوطن وإن الحق بالإختلاف يعكس واقع التعددية، والانتماء إلى الوطن هو المعيار لتواصل العراقيين كافة .

إن التعايش بين الجميع وقبول أن يكون صندوق الأقتراع هو الفاصل في شرعية أي حكم في ظل إنتخابات حرة ونزيهة وبالتصويت المباشر على أساس صوت واحد لكل مواطن ضمان لتنوع الآراء والأجتهادات والتداول السلمي للسلطة. وإن حل مشاكل المهجرين والمهاجرين واللاجئين والمبعدين وإعادة الجنسية العراقية لمن أسقطت عنهم وتعويض من تضرروا من النظام الديكتاتوري وملاحقة المجرمين من أزام وجلالزة النظام البعثي الصدامي ومنعهم من السيطرة على مقدرات الشعب والدولة والمجتمع وإعادة النظر بالقوانين والقرارات التي تتعارض مع حقوق الإنسان وحماية الشعب من الأرهاق ورصد ومعالجة الفساد الإداري والمالي على كل المستويات ومعالجة المصاعب الأقتصادية المزمنة وإعتدال مبدأ الصراحة والشفافية مع الشعب في التعامل مع المشاكل وضمن حصول الكفاءات العراقية على مواقعهم الطبيعية وتوفير الفرص لهم في البناء والمجتمع والأهتمام بالبيئة والمحافظة عليها ، هي من الجوانب التي نؤمن بمعالجتها في مسودة الدستور . إن إئتلاف (ع.د.ل) يريد أن يرى العدالة والحرية والأزدهار لكل فرد من خلال الدستور الدائم.

ومع رغبتنا الجدية في تعديل بعض فقرات المسودة فإتينا نرى إن من الأفضل والأصلح للعراق أن يتم إقرار المسودة بالتصويت عليها بكلمة (نعم) وتعديل ما يتطلب التعديل من خلال الأساليب الدستورية لاحقا بدلا من الرفض الذي نرى إنه سيدخل العراق في دهاليز من الظلام إمتدادا للسنوات العجاف التي عاشها العراقيون بلا دستور دائم يسهم في تأسيس سليم للحياة السياسية العراقية المبنية على مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون و حقوق الإنسان. إننا ندعو مواطنينا إلى التعامل بإيجابية مع الأوضاع القائمة و التصويت بالموافقة بكلمة (نعم) على الدستور المقترح لإقرار الأسس الدستورية لحياتنا من أجل بناء مجتمع يكون الناس فيه أكثر حرية وتقدم فيه الحكومة خدماتها بعدالة وحيث تنشأ وترصن رابطة الثقة بين الناس والحكومة.

(ليكن تصويتنا بالموافقة على مسودة الدستور الدائم دليلا على رغبتنا الحقيقية بالعيش تحت ظل وسيادة القانون)

(إن تصويتنا بالموافقة على الدستور سيجعلنا نزهو بالعراق الجديد)

(إن الوطن الذي يبني فيه الناس مستقبلهم في ظل دستور دائم سيكون أقوى وأغنى وأسعد وأكثر إزدهارا)

(ليكن يوم ٢٠٠٥/١٠/١٥ عرسا عراقيا نصوت فيه بـ (نعم) على الدستور المقترح)

الأمانة العامة

إئتلاف (ع.د.ل) عراق ديمقراطي ليبرالي

بغداد في ٢٠٠٥/١٠/٣